ناقشن مخاطر قرار تسليح المنازل وحذرن من نتائجه

نساء الديوانية يرفض عسكرة المجتمع

مسلحون في الشوارع

لم يلاق قرار عسكرة المجتمع الذي أعلنته رئاسة الوزراء الأسبوع الماضي، والمتمثل بالسماح بامتلاك بندقية أو مسدس في كل منزل لأغراض الدفاع عن النفس، قبولا لدى الأوساط النسوية في محافظة الديوانية (١٨٠ كم جنوب بغداد).

وقالت مديرة منظمة (أون) للتوعية وتنمية القدرات فريال الكعبي لـ"المدى": إن "قرار رئاسة الوزراء بامتلاك كل بيت قطعة سلاح يحمل أبعادا غاية في الخطورة، الأمر الذي ترفضه نساء الديوانية".

□ الديوانية / تحسين الزركاني

وأضافت أن "المنظمة وبالتعاون مع رابطة نساء من أجل الحرية والسلام ،عقدت جلسة حوارية تحت شعار (من أجل إنهاء التمييز ضد المرأة وتعزيز السلم والأمن) على صالة فندق الديوانية، مع ناشطات ومدونات لبحث مدى معرفتهن بالقوانين والتشريعات وحقوق المرأة في المعاهدات والمواثيق الدولية".

وأشارت الكعبي إلى أن "الثقافة النسوية بالمواد القانونية الدولية والمحلية تكاد تكون معدمة"، مبينة أن الجلسة تهدف إلى تأكيد مستوى المعرفة وتقييمه لإقامة برامج وندوات الغاية منها تعريف النساء بحقوقهن وفق تلك القوانين لزيادة الوعي الثقافي، "فضلا عن تمكين المرأة من أداء دورها الفاعل في بناء مستقبل البلاد بعيدا عن مظاهر التسلح، وحصر السلاح بيد الدولة الواجب عليها حماية أمن مواطنيها".

واستدركت أن "استبعاد النساء الناشطات عن مراكز القرار، ومنها تحضيرات مؤتمر المصالحة الوطني الخاص بالأمن والسلام، يحمل تشكيكا بمقدرة المرأة في تطبيق هذين المفهومين"، مضيفة أن "مجموعة القرار (١٣٢٥) التي تتخذ من بغداد مقرا لها تعمل على إشراك المرأة في صنع السلم والأمن، وتثقيفها بكيفية أخذ دورها في هذا الجانب المهم لبناء العراق الجديد".

وكانت الأمم المتحدة قد أصدرت القرار (١٣٢٥) كوثيقة تتكون من ١٨ بندا تركز على أربعة مواضيع وهي مشاركة النساء على جميع أصعدة صنع القرار وفي عمليات السلام، وشمل التدريب الجنسي عمليات حفظ السلام، وحماية حقوق الفتيات والنساء، وتعميم المنظور الجنسي في أنظمة الإبلاغ والتنفيذ في الأمم المتحدة.

ويشجع القرار، في كل فقرة منه، على تحرك وكالات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والأمين العام للأمم المتحدة، والحكومات وكل الأطراف المشتركة في النزاعات المسلحة، ويلفت الانتباه الدولي لقضية خاصة، وهي مراعاة حماية النساء والفتيات خاصة من إجراءات العنف الجنسي.

من جهتها، بينت رئيسة قسم تطوير الكوادر والكفاءات انتصار الموسوي لـ"المدى" أن "التنمية المستدامة مرتبطة بحماية المرأة من الصراعات والنزاعات كونها أول ضحية تتعرض للاعتداءات الجنسية وغيرها من الانتهاكات، وعليه يجب أن تكون المرأة حاضرة في جميع النشاطات التي تخص الأمن والسلام".

وبينت أن "التجمعات النسوية والورش والندوات خير متنفس لنشر الثقافة القانونية، التي نفتقر إليها في مجتمعاتنا، وكنت أمل أن يتم شرح قرار حيازة الأسلحة ومضمون القرار (١٣٢٥) على المشاركات في الجلسة، لعدم تسليط الأضواء عليه في وسائل الإعلام أو البرامج المجتمعية الأخرى"، مشيرة إلى أن "من هنا يجب على منظمات المجتمع المدني أخذ دورها الفاعل في بيان فقرات هذه القرارات والقوانين لنحصن بها نساء العراق".

إلى ذلك أكدت رئيسة لجنة حقوق الإنسان في مجلس محافظة الديوانية وداد الحسناوي في حديثها لـ"المدى" على أن إصدار قرار تسليح المواطنين "لم يدرس الحالة النفسية التي مر بها العراقيون خلال العقود الماضية، ومدى تأثيرها على شخصية الإنسان، الذي تميز بعصبيته واندفاعه، وتناسى رواج المخدرات وآثارها خاصة على الشباب، وهذه الأمور ستنعكس سلبا على المواطنين".

وزادت "أنا ضد القرار غير المدروس، وأطالب بعرضه على العراقيين قبل أن يتم العمل به، كونه يثير الرعب والفزع لدى المواطنين، وفي حال تطبيقه على الدولة أن تعيد النظر في الدستور العراقي الذي كفل حرية التعبير وحق المواطن بالحياة الكريمة الآمنة".

فيما لفتت المدونة كريمة الطائي إلى أن "البعض مع قرار التسلح لحماية النفس فيما يرفض البعض الآخر مثل هذا القرار، ولو فعّلت الدولة القوانين الرادعة بحق من يطلقون النار دون مبرر بالسجن أو الغرامة لما تجرأ أحد على استخدام الأسلحة".

وتابعت بالقول: "ولو كان المواطن مقتنعا بأداء الأجهزة الأمنية وواثقا من أنها ستتكفل حمايته، لما احتاج إلى حيازة الأسلحة في منزله ليحمي نفسه، وعلى الحكومة أن تحدد من هو بحاجة إلى حيازة السلاح لا أن تكون بمثل هذه العشوائية".

وكانت الحكومة الاتحادية قد أعلنت يوم الأحد الماضي، السماح للمواطنين بحيازة قطعة سلاح خفيفة في كل منزل على أن يتم تسجيلها في أقرب مركز شرطة وتوعدت المخالفين بالعقاب.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ في بيان صحفي: إن "مجلس الأمن الوطني قرر السماح بحيازة بندقية أو مسدس في كل دار على أن يقوم المالك بتسجيلها في أقرب مركز شرطة"، مبينا أن "وزارة الداخلية ستتولى عملية إصدار تعليمات تُسهّل تنفيذ القرار بالتنسيق مع قيادات العمليات".

وخرجت الناشطات بعدد من التوصيات التي أكدت على ضرورة عقد المزيد من ورش التوعية بالقوانين المتعلقة بالأمن في العراق، على أن يتم دعوة حقوقيين وقانونيين ورجال أمن وأعضاء مجلس النواب، إضافة إلى التعريف بمهام الشركات الأمنية الخاصة، والضغط على مجلس النواب من أجل تشريع قانون ينظم عمل هذه الشركات.

السطور الأخيرة

■ سلام خياط

مدفن الأرقام في سوق الهرج

على مدى الشهر المنصرم، تابع الخاصة والعامة عبر الصحف البريطانية والقنوات الفضائية، مجريات الحملة المحمومة التي تسعرت لاختيار عمدة للندن للسنوات الأربع القادمات.

ليست المساجلات المحتدمة، ولا المناظرات التلفزيونية ولا الوعود الخلابة في برنامج هذا المرشح أو ذاك هي ما يلفت النظر ويسترعي الاهتمام، بل الأرقام، والخطوط البيانية، والاستبيانات، والمقارنات بين سنوات مضت وسنوات مقبلات، كانت العمود الفقري في كل ندوة عقدت، وفي كل حديث أذيع.

شمر الإعلاميون عن مهاراتهم واستخرجوا الأرقام الإحصائية بمؤشراتها الدالة وخطوطها البيانية الناطقة، ووضعوها في متناول من يريد الاطلاع، ليحسن الاختيار قبل اتخاذ القرار.

أيقظوا الملفات الغافية فوق الرفوف، وبين طيات الأقراص الالكترونية، ليعرف المواطن كم عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت، وكم عدد المرشحين، كم عدد الذين أحجموا، والمسببات، كم مركزا انتخابيا استحدث، كم من المنجزات تحققت، كم من الوعود أخلفت، كم من المبالغ رصد لتغطية نفقات الحملات، من هو الممول؟ كم كان تأثير الانتخابات على صعود وهبوط العملة، كم هي نسبة السلبيات قياسا للإيجابيات؟

في كل رقم يعلن، يطلق المواطن العربي حسرة مصدور، إذ يمد البصر، فلا يرى في مساجلات الساسة والحكام، أي أثر للرقم، باستطاعة المتحدث مواصلة الكلام والهذر، منذ مطلع الشمس حتى مغيبها، دون أن يكل أو يمل، او حتى يستحي، ارصدوا المقابلات التلفزيونية، والتصريحات الصحفية، وخبروا عن أي ذكر لرقم، يعزز إدعاء، أو يوثق لحقيقة، لو سئل مسؤول عن إحصائيات ميدانية، في الزراعة، في الصناعة، في قطاعات التعليم والصحة والاقتصاد، وو..لتلعثم وتلجلج، فلا يجد من ينقذه من الورطة، إلا العودة لمعسول الكلام، وخلب الوعود معطرا كلامه بمحسنات البيان والبديع ونطف البلاغة.

نفتقد لأرقام حقيقية، غير مضللة ولا مبرقعة بالوعود، أرقام ناطقة عن معدلات سقوط المطر، عن مناسيب المياه، عن نسب الملوحة والهدر، أرقام حقيقية عن مساحات الأراضي البور والأراضي الصالحة للزراعة، عن أعداد العاطلين عن العمل، عن عدد المدارس غير المؤهلة، عن أعداد المرضى والمستشفيات الخاوية من المستلزمات والأطباء، عن عدد الخريجين الأميين من الجامعات العشوائية، عن نسبة التربح من بيع الأسئلة الامتحانية. حتى أرقام الميزانية العامة المعلنة، المترجرجة بين التصريح والتلميح، تشوبها الظنون، ما دامت السياسة حاضنتها ومرضعتها.

لَكَمْ أتمنى أن يصاب الثرثارون بالعي والخرس، فلا يرتفع لفحيحهم صوت، ليظل المجد للرقم، يصدح بالحقيقة، رغم الزعيق العالي والمهاترات في أسواق الهرج.

تسلم ٨ قطع أثرية مهمة

السياحة تترقب حكم القضاء في قضية مد أنبوب النفط داخل مدينة بابل التاريخية

□ بابل / إقبال محمد

أكد وزير السياحة والآثار الدكتور لواء سميسم أن القضاء ينظر في قضية مد أنبوب لنقل المشتقات النفطية داخل مدينة بابل الأثرية، معلنا عن وضع خطة إستراتيجية للنهوض بواقع هذه المدينة التاريخية.

وقال سميسم خلال زيارته المواقع الأثرية والسياحية في محافظة بابل، خلال جولة رافقه فيها عدد من المسوؤلين المحليين، وحضرتها "المدى": إن وزارته كانت حتى وقت قريب "مقيدة لا تستطيع العمل على النهوض بالواقع السياحي والآثاري في العراق كونها وزارة دولة، قبل أن تصبح بحقيبة وزارية". وأضاف "قبل شهر ونصف الشهر أصبح لوزارة السياحة والآثار ميزانية خاصة بها تمكنها من تطوير الواقع السياحي والآثاري، خاصة أن العراق زاخر بالآلاف من المواقع الأثرية والسياحية ومن خلال ذلك سنستطيع أن نوفر إيرادات مالية كبيرة للحكومة الاتحادية والمحلية".

وأعلن الدكتور سميسم عن وضع "خطة إستراتيجية كبيرة ودراسة مهمة" للنهوض بواقع مدينة بابل التاريخية بالتعاون مع الحكومتين الاتحادية والمحلية بما يسهم في إعادة هذه المدينة إلى مكانتها التاريخية والحضارية.

وبشأن أنبوب النفط الذي يمر داخل المدينة الأثرية، أكد أن وزارته تتحفظ على مد الأنبوب وقد رفعت دعوى قضائية بهذا الخصوص وهي تنتظر قرار المحكمة، مضيفا أن هناك تعاونا مع الحكومة المحلية في بابل حول الموضوع.

وزير السياحة أفاد بأن "هناك مفاوضات جدية مع الحكومة المحلية لتحويل قصر بابل إلى متحف آثاري خاص بمدينة بابل، يضم القى الأثرية المكتشفة، مصمم ووفق أحدث الأسس العلمية للمتاحف العالمية.

وبخصوص فندق بابل السياحي الذي كان مقرا للقوات الأميركية، قال الوزير: إن هناك رأيا لطرحه أمام المستثمرين خاصة أن المحافظة لا تتوافر على فندق درجة أولى. وفيما يتعلق بالسياحة الدينية، ذكر الدكتور سميسم أن "الوزارة قررت إدخال المراقد الدينية في بابل وهي كثيرة ضمن برنامج السياحة الدينية، كما هو الحال في كربلاء والنجف وسوف تزورها الوفود الدينية".

وبشأن استرداد الآثار العراقية المسروقة، أشار الوزير إلى أن هذا "يتطلب جهدا كبيرا من جميع الوزارات والمؤسسات والمواطنين، وهو مشروع وطني كبير ويجب التعاون من أجل استرداد الآثار المسروقة"، لافتا إلى أن محافظة بابل سلمت دائرة الآثار ٨ قطع أثرية نادرة تم العثور عليها.

من جهته، بين رئيس مجلس محافظة بابل كاظم مجيد تومان أن الحكومة المحلية طالبت مجلس الوزراء بتخصيص مبالغ من إيرادات النفط لجعل بابل عاصمة العراق التاريخية، مؤكدا حصول الموافقة بتخصيص مبلغ أولي مقداره ١٠٠ مليار دينار لتطوير المدينة الأثرية.

فيما لفت محافظ بابل محمد علي المسعودي إلى أن بابل من أهم مدن العراق التاريخية، مبينا أن "الحكومتين الاتحادية والمحلية قررتا إعادتها إلى لائحة التراث العالمي بعد عمليات التخريب التي تعرضت لها من قبل النظام المباد".

بسبب حرمانه من تحقيق أحلامه.. شاب يقتل أباه وينتحر

□ بغداد / حسين الغزي

كان (ع) في الثامنة عشر من عمره، يحب الموسيقى والفن ولم يرغب بالانخراط في سلك الشرطة، لكن والده (م) أجبره على ذلك، فاضطر لتلبية رغبة الأب إلى انتهى به الحال قتيلا بيد هذا الابن. مصدر أمني ذكر لـ"المدى" تفاصيل قصة الشرطي (ع) الذي تحول من الفن والموسيقى إلى القتل والانتحار. ويبين المصدر أن (ع) "فوجئ بالصرامة والقسوة التي شكلت جزءا من شخصيته، وسببت له الإحباط ومشاكل نفسية، خاصة أنه باشر الدوام في مناطق حدودية نائية، وبدأت مشاعر الحزن ترافقه". ويقول (ع) خلال حديثه مع أحد أصدقائه: "حياتي قد انتهت، لم أكن احلم أن مستقبلي سيكون هكذا، أن سبب ضياع أحلامي هو والدي الذي يجبرني على كل شيء فلا استطيع اتخاذ أي قرار يهم مستقبلي بدون موافقته". (ع) بدأ بالتهرب من الشرطة، ليعيده والده مرة أخرى إلى الانتظام بالوظيفة، وفي أحد الأيام حثه والده على الزواج لكنه رفض تحت حجج عديدة، غير أن الأب عاقبه على ذلك وقام بتسلم راتبه بدلا منه. ويضيف (ع) أن أباه لم يكتف بذلك بل سلب منه حتى قطعة الأرض السكنية التي حصل عليها من وزارة الداخلية، مشيرا إلى أنه بدأ بتعاطي الخمور والمسكرات لكي يتمكن من نسيان ما يفعله والده معه، بحيث أصيب بمرض نتيجة إفراطه بتناول الخمور. وفي إحدى الليالي، كان الشرطي (ع) في المنزل وقد تناول الخمر حد الثمالة، فاستغل فرصة غياب والدته وشقيقته عن المنزل وأخذ مسدسه وتوجه إلى غرفة نوم أبيه وأطلق الرصاص عليه وهو نائم ما أدى إلى وفاته على الفور.

وبعد تنفيذ جريمته، حمل ملابس الشرطة وأخذ يركض في الشارع وينادي "لقد انتهت حياتي وتحررت من الكابوس الذي كنت أعيش فيه"، ثم وقف في الشارع وأطلق النار على رأسه فسقط قتيلا.

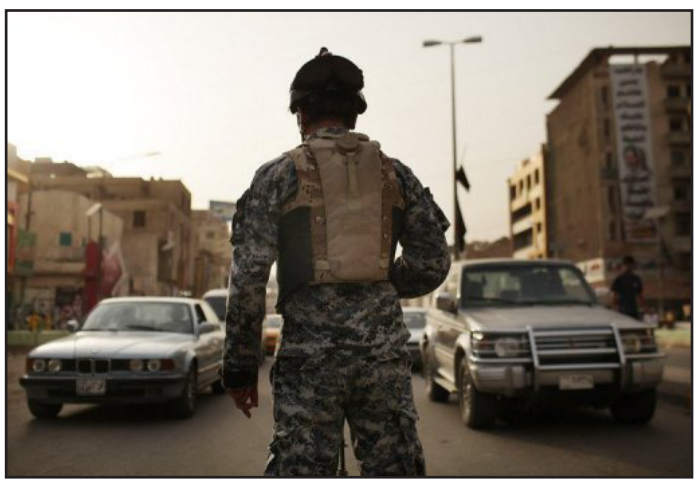

عيون المدى

اضحك مع العادات

□ عبد الكريم العبيدي

من منا لا يملك عادة سيئة ؟، ربما تكون صغيرة "فيثولها المقابل"، وربما تكون متوسطة، ولله في خلقه شؤون، ولكن أحيانا تكون صارخة وهنا تغدو مشكلة وظاهرة اجتماعية بحسب البعض، ونادرا ما تجد شخصا بلا "عادة"، فثمة من يدخن "سكائر لف"، ويفضلها على كل السكائر الأخرى، "هاي عادته"، رغم أن رائحة سكائره ربما تثير انزعاج زوجته وأولاده وبناته، والمشكلة الأخرى أنه "متعود" على رمي أعقاب السكائر في زوايا الغرفة، وحتى لو وضعوا بقربه منفضة، لكنه ينسى وجودها ويرمي عقب السكارة على الأرض.

غير أن سوء العادة واكتسابها كنمط سلوكي قرف تبدو أعقد بكثير، فإخطبوط العادات السيئة جرف العديد من الطبقات والأوساط واقتحم الفضاء الثقافي أيضا، فكم من "متثاقف" راح يمسك بيده "لفكس" وصحيفة وكتابا وأدمن على زيارة صالة ثقافية في عصر كل يوم والذهاب إلى مقهى "الشابندر" في صبيحة كل يوم جمعة، وحضور دائم و"ثقيل" في كل فعالية أدبية يقيمها اتحاد الأدباء والكتاب، ظنا منه أن "عادته السيئة" تلك سترشحه إلى عنوان "مثقف"، ليبحث بعدها، بطرق وسلوكيات متملقة ومتدنية عن منصب ما في إحدى المؤسسات الإعلامية ليغدو بين "عادة سيئة وضحاها" رمزا ثقافيا فارغا وضارا".

إننا، حقا تنقصنا ثقافة اجتماعية وتربوية، فطفولتنا عنوانها الحرمان، وشبابنا ضيعته الحروب وأعوام القحط الأسود، وأغلب ما نظهر عادات سيئة سببها الهمجية والشعور بعقدة النقص والتخلف. ولكن من منا لا يملك عادة سيئة ؟، تجول في شوارع بغداد وفي أزقة أحيائها السكنية وداخل المقاهي وسيارات الأجرة وفي غرف ومكاتب الدوائر الحكومية وبين جدران البيوت وفي طوابير الانتظار الطويلة وأحص ما تراه من عادات سيئة ومشينة أحيانا، بعضها يخدش الذوق العام وبعضها الآخر يستفز العرف والحشمة وقد يخترق بعضها المنظومة الأخلاقية ويصل إلى مرتبة السلوك المرفوض والمعيب، فما الذي تقوله عن شخص يحك أسفل بطنه ويفرط في حك "المناطق الحساسة" في سوق مكتظ بالنساء!؟، "وبالمناسبة هذه عادة ذكورية حصرا"، ثم ماذا نعلق على عادة سيئة أخرى يمارسها البعض طيلة النهار وتتمثل بالبصاق على الأرض وبطريقة مقززة!؟، بل ماذا نقول عن من يتمخط ويمسح أصابعه وأنفه ببنطاله أو قميصه أو كم دشداشته!؟ . بعضهم يرفع أطراف دشداشته إلى صدره ليمسح انفه كاشفا عن نصف جسده الأسفل!.

وثمة من يقف لصق الحائط ويتبول أمام أنظار المارّة، وهناك من يتبول داخل دورة المياه ولكن على حواف السيفون أو يغوط ويخرج تاركا مخلفاته بذمة من يأتي بعده!، وهناك الكثير من "العينتين" الذين لا يستحمون لأسابيع وربما لأكثر من شهر كي يتلذذ بعرض رائحة جسده القرفة على كل من يجلس بجانبه في مقهى أو داخل سيارة أو في دائرة عمله . والحق، وفي لحظات كتلك سيشتري البعض كمامة حتى لو وصل سعرها إلى ثلاثين ألف دينار!، ويجب أن لا ننسى أولئك الذين لا ينظفون أسنانهم على مدى عقود ويصرون على تقبيل كل من يقابلونه في الشارع وعندها تغدو تلك اللحظات المهلكة بحجم الموت!.

العادات السيئة هذه غالبا ما تجدها داخل سيارات "الكيا"، وعليك أن تصبر وتحتسب وأنت موقوف "بالنظارة"، فداخل سيارات الأجرة ووسط الزحام الخانق وارتفاع درجة الحرارة يشترك الكثير من الراكبين بحمل مهفة أو كارتونة أو صحيفة يشتريها الراكب لتحريكها أمام وجهه فقط!، وغالبا ما يتبادلون قناني المياه المعدنية، وبعضهم يلتهم لفة فلافل، يمسكها بكفيه المليئة بالأوساخ ويتحدث ويجادل وهو يأكل وخداه منتفخان، وهناك من يطقطق أصابعه في كل دقيقة، وثمة من يحرك ميدالية ويزعج الآخرين بطقطقة المفاتيح، وهناك من يدخن سيكارة ويولع الأخرى بعقب السيكارة المنتهية، وهناك من يكثر من التثاؤب ويبرره بنقص حاد في ساعات نومه بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وثمة من يطفئ "الدكمة" وينام حال صعوده ويبدأ بمعزوفات الشخير النايلي والسويحلي، وهناك من ينبش أنفه على مدار الساعة ويرمي قذارته بين أقدام الراكبين ثم يمسح أصبعه بمقعد السيارة، والكثير من الراكبين ينبش أذنه بإصبعه أو بمفتاح وكلما امتلأ مسحه بملابسه وعاود النبش!.

مقهى الشابندر